

مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

م.د. رزكار علي أحمد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة السليمانية
م.م. يعقوب أحمد حمه سعيد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة السليمانية

تاريخ التقديم: 2016/9/21
تاريخ القبول: 2017/2/26

المستخلص:

يتلخص الهدف الأساسي معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (6) في المساعدة في التطبيقات المحاسبية للصناعات الإستخراجية مع الأخذ بعين العناية الأهداف والأغراض التي تضمنها المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالمحاسبة عن الممتلكات والمصانع المعدات، وكذلك محاور المعيار رقم (38) المتعلق بالموجودات غير الملموسة، وذلك في سبيل خلق رؤية تطويرية شاملة عن الاحتياجات النفطية بهدف التقييم الدقيق للسياسات المتعلقة بالاحتياجات ورسم الأطر الشاملة فيما يتعلق بمعالجة النفقات والإيرادات في مجال صناعة إنتاج النفط، كما أهتم المعيار رقم (6) ضمن هدفه العام الأساسي بمساعدة شركات إنتاج النفط في وضع السياسات والإجراءات المحاسبية التي يجب أن تعتمد لفترات طويلة في ظل المتغيرات الحالية للأسعار مع الأخذ في العناية كافة المتغيرات البيئية التي تؤثر في إجراءات التقييم المحاسبي المالي والتكاليفي على المدى الطويل وتغيراتها، وذلك احترازاً للتغيرات الكبيرة التي تحدث في أسعار النفط وأثر ذلك على دقة وسلامة وعدالة التقارير المالية.

كما ركز المعيار الدولي رقم (6) على الصعوبات المحاسبية التطبيقية فيما يتعلق بالتقييم والتنبؤ لتلك المتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في الأجل الطويل في ظل استخدام طريقة التكلفة الكلية، وأوضح المعيار ضعف هذه الطريقة في بيان الإختبارات الضرورية التي يتم على أساسها بناء مدخل أو إطار يتضمن كافة التدابير الإحترازية في صناعة إنتاج النفط وذلك باعتبار أن مورد النفط غير متجدد، مع الأخذ بعين النظر الآراء التي تصدر عن الجيولوجيين والإقتصاديين في مجال الخصائص الدقيقة لصناعة إنتاج النفط.

المصطلحات الرئيسية للبحث: الشركات النفطية، المعايير المحاسبية الدولية، الموائمة، الإفصاح.





مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

المقدمة:

عقب ظهور الطرق الرئيسية المستخدمة في القياس المحاسبي بشركات إنتاج النفط (FC - SE) في منتصف الستينيات بدأت تبرز بوضوح مشكلة صعوبة مقارنة القوائم المالية لشركات إنتاج النفط المستخدمة للطرق المحاسبية المشار إليها آنفاً كل على حسب احتياجاتها ومصالحها المرتبطة بالسياسة المالية العامة للشركة، الأمر الذي جعل الكثير من جمهور المحاسبين والمحللين الماليين يبدون تحفظاتهم حول تلك الممارسات المحاسبية المتباينة بين شركات إنتاج النفط في تطبيق طرق القياس المحاسبي كل على حده. ونتيجة لما سبق ظهرت جهودات عديدة من قبل المجالس والهيئات المحاسبية الأمريكية والدولية في وضع أسس وتعليمات ونشرات وتوصيات ومعايير صريحة وذلك في سبيل خلق مواءمة بين النظم المحاسبية المطبقة في شركات إنتاج النفط وطبيعة النشاط في مجال الصناعة النفطية. وفيما يأتي نستعرض جهودات المجالس والهيئات المحاسبية المشار إليها آنفاً في قطاع صناعة إنتاج النفط وذلك وفقاً للترتيب الزمني لصدور تلك الدراسات والنشرات والتوصيات والمعايير، وذلك على سبيل ما توفر عن ذلك من معلومات لا على سبيل الحصر الشامل، ولتحقيق هدف البحث بشكل واف فقد تم تقسيمه على أربعة فصول، الفصل الأول يتناول بحثين المبحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني الدراسات السابقة والفصل الثاني خصص للجانب النظري ويتناول مبحثين، المبحث الأول للمعايير المحاسبية والمبحث الثاني يتناول محاور ثلاثة عن المواءمة بين المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها في الشركة النفطية وقد خصص الفصل الثالث الجانب العملي يتناول مبحثين المبحث الأول الوصف الإحصائي لعينة الدراسة ويتناول المبحث الثاني تطبيق المحاور البحث بموجب تحليل الاستبانة والفصل الرابع يتناول مبحثين، المبحث الأول الاستنتاجات والمبحث الثاني التوصيات.

1- الفصل الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة:

1-1: منهجية البحث:

1-1-1: مشكلة البحث Research problem

هناك تباين في المعالجات المحاسبية في الشركات النفطية العاملة في الإقليم ومدى تطبيق المعايير الدولية.

لذا تتمحور مشكلة البحث بصورة أساسية في مجموعة من التحديات التي يعاني منها الاقتصاد متمثلة بالتغيرات المتسارعة في الشركات العملاقة للنفط، هل يمكن للشركات النفطية الدولية إيجاد آلية تمكنها من العمل على كافة الأصعدة وكفاءة عالية بما يتماشى مع المعايير الدولية الموضوعية لذلك، إذ هناك فجوة كبيرة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في الشركات النفطية وما تتطلبه السوق الدولية من معايير وهذه الفجوة تشكل ظاهرة البحث التي يحاول دراستها وتحليلها ووضع مقترحات لها.

2-1-1: أهمية البحث Research important

يتصف عصرنا الراهن بالتغيرات المتسارعة والتحديات الجسيمة التي تلقي بظلالها على أداء الشركات النفطية ومراكزها المالية، وقدرتها على التنافس من أجل النمو والتطور في بيئة متغيرة بشكل مستمر، مما يستدعي تبنى استراتيجيات خلاقة و متميزة ونظم إدارية ومالية واقتصادية كفوءة وفاعلة لتعزيز قدرتها التنافسية في ظل ظروف الداخلية ودولية مصحوبة بانتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي وتطور وتنوع أساليبه في الشركات النفطية الحديثة فضلاً عن تحليل محاسبي توافق بيئة الإقليم من حيث المهنية والتطبيق مع المعايير المحاسبية الدولية.

3-1-1: هدف البحث Research objective

الوقوف على طبيعة المتغيرات والتحديات التي تواجهها شركات النفط والتعريف بمعايير المحاسبة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لخلق بيئة عمل متميزة تستجيب للتغيرات المستجدة، وإبراز دور المعرفة وتقنية المعلومات في تميز شركات النفط عن شركات الأخرى واستخدام أنظمة محاسبية إلكترونية قادرة على تمثل معطيات التطور التكنولوجي المستمر ومواكبة للتطورات التي تفرضها المعايير الدولية وإبراز مدى توافق بيئة الإقليم من عدمه مع المعايير المحاسبية الدولية.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

4-1-1: فرضية البحث Research hypothesis

- 1- يمكن تشغيل المعايير المحاسبية في النظام المحاسبي المطبق في الشركات النفطية العاملة في الإقليم.
- 2- هناك علاقة بين استعمال تكنولوجيا المعلومات وإمكانية التفاعل مع المستجدات البيئية ومنها تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات النفطية.

5-1-1: أسلوب البحث Research method

تعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تحليلية تقوم على تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج، فضلاً عن منهج تحليل النظم وذلك من خلال التعرف على معايير المحاسبة الدولية، وذلك بالاستعانة بالمراجع والمصادر المتعلقة بالمحاسبة والمعايير الدولية.

6-1-1: عينة البحث Research scope

دراسة معايير المحاسبة الدولية وأهم التغيرات المؤثرة في بيئة الأعمال المتميزة لشركات النفط العاملة في الإقليم مع نظرة على المعايير المحاسبية.

7-1-1: حدود البحث Research limits

إن البحث ذو صلة وثيقة بالجوانب الاقتصادية إلا أن إطاره الأساس محاسبي ومالي.

8-1-1: أدوات البحث Research tools

تم اعتماد المصادر العلمية ذات العلاقة والمعايير الدولية والمحلية والقواعد وأدلة العمل فضلاً عن استخدام الانترنت.

2-1 : الدراسات السابقة:

1-2-1 : الدراسة المحاسبية رقم (11) – عام (1969):

صدرت هذه الدراسة في عام (1969 م) عن مجمع المحاسبين القانونيين بالولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) تحت مسمى عام (دراسة البحث المحاسبي رقم 11 – Accounting Research Study No: 11)، ومسمى تفصيلي لعنوانها تطبيقات التقارير المالية في الصناعات الإستخراجية Financial Reporting Practices in The Extractive Industries. وتعد هذه الدراسة بمثابة أول مجهود محاسبي مكثف في سبيل التوصل إلى مجموعة من المعايير المحاسبية الملائمة للتطبيق على صناعة إنتاج النفط. وتتلخص محاولة هذه الدراسة في الآتي:
أ- ضرورة التفرقة بين النفقات الإيرادية والرأسمالية.
ب- ضرورة اعتبار حقل النفط كمركز للتكلفة.
ج- تطوير أساليب القياس المحاسبي الخاصة بتحديد قيمة الاحتياطات النفطية.
د- استبعاد طريقة التكلفة الكلية واعتماد طريقة المجهودات الناجحة كأساس في التطبيق المحاسبي.

2-2-1 : دراسة كيفية تطبيق سياسة معالجة تكاليف البحث والإستكشاف – عام (1970):

تمت هذه الدراسة بمجهود مشترك بين مجلس مبادئ المحاسبة المالية (APB) ولجنة الصناعات الإستخراجية (CEI) بغرض تحديد كيفية تطبيق سياسة معالجة تكاليف البحث والإستكشاف. وأهم ما دعت إليه هذه الدراسة هو تحديد مفهوم مركز التكلفة في ظل طريقة التكلفة الكلية وطريقة المجهودات الناجحة وهي مشاركة جانب لجنة الصناعات الإستخراجية في هذه الدراسة ولم يتسنى لها القبول من جانب مجلس مبادئ المحاسبة المالية نظراً لإقتصار مشاركتهم تلك فقط على تحديد مفهوم مركز التكلفة. وفي المقابل كانت مشاركة مجلس مبادئ المحاسبة المالية تتمثل في إنتقاد الرأي السابق مطالبة لجنة الصناعات الإستخراجية بتقديم توصيات حول المحاسبة عن تكاليف ما قبل الإستكشاف وما بعده، وتوضيح كيفية إستهلاك التكاليف المرسمة والإفصاح عن أي معلومات إضافية في التقارير المالية وتواصلت مجهودات الهيئتين معاً حتى عام (1971م) في هذا المجال.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

3-2-1 : دراسة الممارسات المحاسبية المتبعة في شركات النفط - عام (1970):

تم إعداد هذه الدراسة من قبل اللجنة الفيدرالية للطاقة (FPC) (Federal Power Commission)، وذلك بغرض تحديد الممارسات المحاسبية المتبعة في شركات إنتاج النفط، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن تأييد اللجنة لاستخدام طريقة التكلفة الكلية وعد طريقة الجهود الناجحة ضارة، ومن ثم أوصت اللجنة بعدم تطبيقها. (الرملي، 2013، 13)

4-2-1 : جهودات مجلس مبادئ المحاسبة المالية - خلال عامي (1971 - 1972):

في عام (1971) عقد مجلس مبادئ المحاسبة المالية (APB) مؤتمراً لمناقشة مزايا وعيوب طريقتي التكلفة الكلية والجهود الناجحة، وخلص المؤتمر إلى فشل كل من الطريقتين في قياس قيمة الإحتياطيات النفطية، حيث أن قيمة الإحتياطيات ليس لها علاقة بتكاليف البحث والإستكشاف. كما أكد أعضاء المؤتمر على ضرورة إستخدام طريقة تعتمد على تقدير الإكتشافات باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد للتعبير عن إضافة موارد جديدة للشركة عند العثور على النفط جراء عمليات البحث والإستكشاف. في عام (1972م) توصل المجلس إلى قناعة تامة بعدم إصدار أي توصيات حول موضوع الطرائق المحاسبية المتبعة في مجال صناعة إنتاج النفط، وذلك نظراً للإنتقادات المتعددة التي وجهت إلى توصياته، وأكثفي المجلس بإعداد حصر شامل لجهوداته المختلفة في مجال المحاسبة في قطاع النفط والغاز وتسليمها إلى مجلس جديد وهو مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting standards Board). (FASB,1972,22)

5-2-1 : دراسة دور قانون سياسة المحافظة على الطاقة - عام (1975م):

صدرت هذه الدراسة من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي في عام (1975م) وذلك نتيجة لحظر تصدير النفط إلى أمريكا الذي قامت به الدول العربية خلال حرب أكتوبر (1973).

6-2-1 : دراسات وتوصيات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) وهيئة البورصة

الأمريكية (SEC) - خلال الفترة من (1977 - 1995م):

في ديسمبر من عام (1977م) أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم (19) بعنوان المحاسبة والتقارير المالية لشركات إنتاج النفط والغاز - Financial Accounting and Reporting for Oil and Gas Producing Companies ، والذي تضمن الكيفية التي يجب إتباعها في طريقة الجهود الناجحة وتحديد التكاليف التي يجب رسملتها. كما حدد هذا المعيار الأسس التي يجب إتباعها في كثير من المبادئ التي يتم التحاسب في ضوءها بالنسبة للتنازل عن ملكية الموارد الطبيعية والإفصاح المحاسبي عن الإحتياطيات المؤكدة وضرائب الدخل المؤجلة. وخلال عام (1978م) وجه ممثلو شركات إنتاج النفط والغاز لدى لجنة بورصة الأوراق المالية انتقادات لمعيار رقم (19).

في ديسمبر من عام (1978م) أصدرت هيئة البورصة المالية الدراساتين المحاسبتين رقم (257)، و(258) المتعلقة بقواعد تطبيق طريقتي الجهود الناجحة والتكلفة الكلية. وتتشابه قواعد طريقة الجهود الناجحة وفقاً لهاتين الدراستين مع القواعد الواردة في المعيار رقم (19)، تبعاً لقيام هيئة البورصة بالسماح للشركات النفطية المدرجة لديها باستخدام كل من طريقة الجهود الناجحة وطريقة التكلفة الكلية، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في فبراير من عام (1979م) المعيار رقم (25)، والذي تضمن التعليق الزمني غير المحدد لمعظم الأحكام المحاسبية الخاصة بالمعيار رقم (19)، كما أهتم بتفضيل طريقة الجهود الناجحة الواردة بالمعيار رقم (19) مع الإشارة إلى عدم الإلزام في تطبيقها، هذا فضلاً عن اهتمام المعيار رقم (25) بالإبقاء جوهرياً على بعض أحكام المعيار رقم (19) وتفعيلها مثل: الأحكام المتعلقة بضرائب الدخل المؤجلة، والأحكام الخاصة بمتطلبات الإفصاح. (FASB,1972,26)



الفصل الثاني / الجانب النظري

1-2: البحث الأول: المعايير المحاسبية

1-1-2: التغيرات البيئية والمعايير المحاسبية:

إن التغيير في المحاسبة بصورة عامة ومعايير المحاسبة الدولية بصورة خاصة يعود إلى التغيير في البيئة المحاسبية والعوامل المؤثرة على تلك البيئة، والمتمثلة (بالعوامل الاقتصادية، المالية، السياسية، الاجتماعية والثقافية... الخ)، وهذه العوامل تتأثر من خلال أثر المعايير المحاسبية وصنع القرار للعناصر والجهات الفاعلة في مختلف الميادين.

2-1-2: تطور الحاجة لمعايير المحاسبة الدولية

يمكن رصد محورين أساسيين استدعيا العمل على تنظيم المحاسبة دوليا والحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه:

1- ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة. فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة في الشركة الواحدة من دورة محاسبية إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات) وكذلك الحلول المتناقضة بين الشركات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة) ناهيك عن الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي. (خرابشة، 1997، 12)

2- ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولا وطنيا ودوليا : مثلاً اختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة، الأمر الذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة البيانات وغير قابلة للتوحيد وعقد المقارنات، باختصار كانت بيانات تلك القوائم مضللة وتؤدي إلى قرارات خاطئة. (حنان ، 2007 ، 37)

3-1-2: مجالات تطبيق المعايير الدولية

1- الشركات المساهمة: تلزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية جميع الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال (البورصات).

2- الشركات غير المساهمة: تنصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة أن تطبق المعايير لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري الداخلي وفي تعاملها مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية.

3- الوحدات الصغيرة والمتوسطة: أقر مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام (2007) معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك المؤسسات. وهكذا سيكون للبلدان العربية إمكانية اعتماد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية العامة للمؤسسات الكبرى ومعايير مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (المطيري، 2011، 37)

4-1-2: انتشار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، ففي عام (2002) أصدر الاتحاد الأوروبي تشريعا يقتضي من الشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة. وأصبح التشريع نافذ المفعول في العام (2005) وينطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلدا، بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات القطبية في بيئة الإقليم

ويعني هذا التشريع أن تحل في أوروبا المعايير الدولية محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لأعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا، أما في العام (2005) فقد تبنت 38 دولة في أوروبا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا والدول الإسكندنافية، كما أن هناك توجه عام لتبني المعايير الدولية، ففي عام (2005) أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والشرق الأوسط، كما يقدر أن أكثر من 70 دولة طلبت من شركاتها المدرجة في البورصات الوطنية تطبيق المعايير الدولية عند إعدادها وعرضها للبيانات المالية في العام (2005)، كما البلدان العربية التي تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي: مصر، البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة. يضاف لذلك أن بلدانا عربية أخرى تتبنى معايير محاسبية وطنية لإعداد التقارير المالية مثل السعودية ودول المغرب العربي والعراق. (القرا، 2010، 14)

وهنا لابد من الإشارة والتوكيد على مسألة مهمة، وهي ان تطوير وتحديث النظام المحاسبي في أي بلد، تمت عن طريق الدولة والجمعيات المهنية الخاصة بالمحاسبة. ففي الحالة الأولى، يكون التطور محدودا ومقيدا بالقوانين والتعليمات التي تصدرها الدولة في كيفية تطبيق النظام المحاسبي. اما في الحالة الثانية، فيكون تطوير النظام المحاسبي وتحديثه مستمرا وبلا حدود. وبناءً على ذلك نجد ان الواجب يلزم على ديوان الرقابة المالية الخاصة بالمحاسبة في العراق، ان تعمل على تشجيع سياسة توفيق المعايير الوطنية مع المعايير الدولية من خلال تقارب وإزالة الاختلافات بين المعايير الوطنية والدولية تدريجيا. مع إمكانية وضع سقف زمني مناسب للانتقال إلى التقيد والالتزام بتطبيق المعايير الوطنية المتوافقة مع المعايير الدولية في وحدات القطاعين العام والخاص.

ان الوظيفة الأساسية للنظام المحاسبي كما ذكرنا سابقا هي، قياس الاداء ونتاج البيانات والمعلومات وعرضها على شكل القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي، على ان تلبى احتياجات مختلف فئات مستخدمي لهذه البيانات المالية من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، من العاملين، والممولين، والمقرضين، والمستثمرين، وحاملي الاسهم، والجهات الضريبية، ولأغراض تقاسم الأرباح، والجهات الإحصائية، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي في احتساب الدخل القومي، إعداد جداول، وغيرها، وذلك بهدف اتخاذ القرارات. لذا فانه يجب اتباع قواعد وسياسات محاسبية، واستخدام المعرفة المهنية للمعايير المحاسبية والمراجعة والتحليل المالي، والتي تساعد على الإفصاح عن هذه المعلومات والبيانات على اساس جودة النوعية بدلا عن الكمية، وتعد عن الحقائق والعلاقات الأساسية التي تتعلق بالوحدة الاقتصادية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، 36)

2-1-5 : مجالات التسريع بتبني المعايير المحاسبية الدولية محليا :

المبادرة في تشكيل الهيئة الوطنية لمعايير المحاسبة في العراق. تاخذ على عاتقها مهمة العمل والتنسيق مع لجنة معايير المحاسبة الدولية. والاستفادة من خبراتها العلمية والمهنية والعملية في مجال توحيد المفاهيم والمبادئ والقواعد والقوانين وإعداد الحسابات الختامية والتقارير المالية، وذلك بهدف تحقيق المهمات الآتية:-

- 1- اصلاح النظام المحاسبي في العراق، بحيث يرتقي الى مستوى القياسي العالمي، مما يعود ذلك بفوائد كبيرة على توثيق المعاملات التجارية الداخلية للشركات الوطنية والاجنبية او الشركات العالمية المشتركة.
- 2- تحديد الاختلافات فيما بين المعايير الوطنية الحالية والمعايير الدولية. وتعديل هذه الاختلافات للتوافق مع المعايير الدولية، وبما يجعلها تتلائم مع البيئة الوطنية.
- 3- إلزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق المعايير الوطنية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية.
- 4- هناك تجارب الدول المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في الاقتصاد العراقي، وخاصة في القطاع العام. وذلك للمحافظة على المال العام من الهدر والضياع والسرقة والفساد.
- 5- النهوض بالمهام الرقابية بكل حيادية وموضوعية وشفافية وكفاءة مهنية عالية. ومواكبة التطورات المتسارعة في حقول الرقابة المالية ورقابة الاداء.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

- 6- التركيز على الرقابة الوقائية وقبل الوقوع في الأخطاء. وبالنتيجة أيضاً تقديم المشورة المحاسبية المالية للجهات الخاصة للرقابة، ليستفيد من موضوعاتها المالية المتخصصة، العاملون في مختلف الدوائر والمؤسسات والوحدات الحكومية. ولاسيما في الوقت الذي ما زال العالم يعاني فيه من الأزمة المالية والاقتصادية وأثارها.
- 7- الاستفادة من التقنيات والأساليب الحديثة في إنجاز الأعمال بمزيد من الفاعلية والجودة.
- 8- إصدار معيار وطني متوافق مع كل إصدار جديد للمعايير الدولية، وينسجم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة.
- 9- ضرورة التأكيد على تدريس مادة المعايير المحاسبية الدولية في كليات إدارة والاقتصاد. وكتابة البحوث والدراسات من قبل الأكاديميين والمعنيين بشؤون تطوير النظام المحاسبي في العراق. بحيث تصبح هذه البحوث مرشداً لوضع استراتيجية للجمعيات المهنية الوطنية والجهات الحكومية الخاصة بتطوير واقع مهنة المحاسبة ومقوماتها المهنية، ومنها معايير المحاسبة الدولية والمراجعة على المستويين النظري والتطبيقي.
- 10- ان معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام تغطي الحسابات للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والشركات التابعة للدولة، كما تغطي احتساب العجز في الموازنة مشيراً الى ان اهم مشكلتين في اية دولة هما العجز في الموازنة العامة والدين العام (قدوري، 2016، 5).

2-1-6: المعيار الدولي رقم (6) استكشاف وتقييم الموارد المعدنية - عام (2001):

صدر هذا المعيار في أكتوبر عام (2001م) عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويختص عموماً بالصناعات الإستخراجية ومن ضمنها صناعة إستكشاف وإنتاج النفط. يتضمن هذا المعيار مناقشة المعالجات المحاسبية وأسس الإفصاح في هذه الصناعة معتمداً في ذلك على كل المعطيات والجهود السابقة من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) وهيئة بورصة الأوراق المالية (SEC)، كما يعتمد هذا المعيار المقترح أيضاً بشكل رئيس على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً السائدة في صناعة إنتاج النفط بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تم اعتماد هذا المعيار بشكل أساسي من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في عام (2005م) تحت مسمى: المعيار السادس – معيار محاسبة وتقييم المصادر الطبيعية، وبدأ اعتماد تطبيق هذا المعيار بشكل رسمي في مطلع كانون الثاني (2006). (www.infotechaccountants.com)

فضلاً عن ما سبق ركز المعيار الدولي رقم (6) على الصعوبات المحاسبية التطبيقية فيما يتعلق بالتقييم والتنبؤ لتلك المتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في الأجل الطويل في ظل استخدام طريقة التكلفة الكلية، وأوضح المعيار ضعف هذه الطريقة في بيان الإختبارات الضرورية التي يتم على أساسها بناء مدخل أو إطار يتضمن كافة التدابير الإحترازية في صناعة إنتاج النفط وذلك باعتبار أن مورد النفط مورد آيل للنضوب، مع الأخذ بعين العناية الآراء التي تصدر عن الجيولوجيين والإقتصاديين في مجال الخصائص الدقيقة لصناعة إنتاج النفط.

تتمثل أهم محاور الإرتباط والعلاقة بين المعيار الدولي رقم (6) ومعايير المحاسبة الدولية الأخرى فيما يأتي:

أ. الأخذ بمتطلبات المعيار الدولي رقم (8) والمعيار الدولي رقم (16) **property plant and equipment** في سبيل بيان كيفية المحاسبة في صناعة إنتاج النفط، فضلاً عن تحقيق الملائمة في مجال هذه الصناعة للمعلومات المحاسبية وفقاً للأخذ بمتطلبات المعيار الدولي رقم (1).

ب. تم التركيز في المعيار الدولي رقم (16) على أهم المبادئ الخاصة بإهلاك الأصول الثابتة، وكذلك كيفية تحميل القيمة على وحدة الإنتاج في نهاية العمر الإنتاجي للأصل، وهي المحاور الرئيسية المناداة بها ضمن نصوص المعيار الدولي رقم (16) والمعيار الدولي رقم (38).

ج. إرتبط المعيار الدولي رقم (6) مع المعيار الدولي رقم (31) في تحديد كيفية الرقابة على الأصول برؤية موحدة.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات التفطية في بيئة الإقليم

د. إرتبط المعيار الدولي رقم (6) مع المعيار الدولي رقم (28) فيما يتعلق بحقوق الملكية والمحاسبة عنها، وكذلك إرتبط بالمعيار الدولي رقم (39) فيما يتعلق بتطبيقات المحافظة على الموارد، فضلاً عن إرتباط المعيار الدولي رقم (6) بالمعيار الدولي رقم (12) فيما يتعلق ببيان الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتحصيل الإيرادات ودفع الضرائب على الدخل، ووضع صياغة بنود العقد المتعلق بالضرائب في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، (الرملي، 2013، 36)

7-1-2 : العوائق والعقبات للتوحيد المحاسبي:

من العوائق المهمة التي تقف إزاء التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي الآتي:

1- التقاليد المحلية:

تعتمد عملية التطور المحاسبي على مجموعة عوامل تاريخية، اقتصادية، سياسية، تنظيمية واجتماعية والتطور المحاسبي المحلي (على المستوى الوطني) هو جزء من التطور المحاسبي الدولي لذا فان الأخير يعتمد على تلك العوامل أيضاً وفي الوقت نفسه تقف عائقاً أمامه وأن أي شعب بالعالم يريد تطبيق نظام عالمي جديد بعد نظامه الوطني (Baladouni, 1977: 61).

2- العوائق الاقتصادية والتشريعية:

يحتاج أفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص أفراد المجتمع المالي إلى المعلومات من المحاسبة التي وظيفتها تزويد المعلومات للأطراف المختلفة وهي تعمل ضمن نمط اقتصادي معين يفرض عليها اختيار طرائق وإجراءات محاسبية ومن ناحية أخرى تتباين الدول في تطبيقها القوانين بين Code Law و Common Law و Civil Code ويقول (Fantle, 1971: 14) أن معظم التأثيرات في توسع المحاسبة وتطورها هو الهيكل التشريعي وهو انعكاس للثقافة الوطنية. (Baladouni, 1977: 63)

3- الحالة السيادية:

إذ تشكل عائق أمام التوحيد المحاسبي فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية تفضيلاً لأخرى دولية. (Turner, 1983: 62)

8-1-2 : منافع التوحيد المعيار المحاسبي:

يحقق التوحيد المعيار المحاسبي منافع كما يأتي:

- 1- قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة وتؤدي تلك إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض وتسهيل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها وإن كانت معدة في بلدان أخرى.
- 2- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط.
- 3- انتفاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية للشركات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية، إذ بدلاً من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فالمعايير الموحدة تزيل هذه الحاجة.
- 4- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسية فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.
- 5- إزالة الغموض والتناقض والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم واحدة.
- 6- تحقق المعايير الموحدة الرصينة الفائدة للبلدان النامية بشكل أكبر من معاييرها الوطنية التي لا تصل إلى مستوى رصانة الأولى.
- 7- كما يؤدي التوحيد إلى اختصار الزمن والكلف والجهود للدول النامية في الوصول إلى النتيجة التي وصلتها الدول المتقدمة التي أنجزت المعايير الدولية.
- 8- تكون الدول النامية على دراية بالمعايير والطرق والإجراءات المحاسبية التي تعمل في ظلها الشركات الكونية وفروعها العاملة في تلك الدول.
- 9- وبإمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم فان ذلك يزيد الموثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساسها كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وانسيابيتها.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

10- يؤدي ذلك إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة عندما تطلب من أكثر من طرف وفقاً لمتطلبات قانونية (Aitken & Wise, 1984,132)

2-2: البحث الثاني: الموازنة بين المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها في الشركة النفطية:

1-2-2: المحور الأول: توصيف مكثف لحالة الشركات النفطية:

1-1-2-2: شركات عالمية سنة (2016) عام التحديات الكبرى للنفط:

أكدت شركات مستثمرة في قطاع النفط والغاز أن عام (2016) سيكون عام التحديات الكبرى بالنسبة لغالبية الشركات المستثمرة في قطاع النفط تحديداً، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي يتوقع خروج بعضها من القطاع، أو انتقالها للعمل في قطاعات أخرى وسط توقعات بأن تهبط أسعار النفط لأدنى مستوياتها ابتداءً من الربع الثاني من العام المقبل.

وقال مديرو ومسؤولو شركات عالمية على مشاركتهم في معرض «أديبك»، إن بعض الشركات قامت بتخفيض عدد العاملين لديها بنسب تصل إلى 25% خلال العام الحالي (2015)، وأخرى خفضت حجم استثماراتها في الإنتاج بنسب متفاوتة، بينما بدأت بعض الشركات تركيز اهتمامها على قطاعات أخرى مثل قطاع الطاقة المتجددة.

وتوقعوا أن تبقى أسعار النفط تحوم حول 50 دولاراً، مستبدين أن ترتفع الأسعار بشكل ملموس قبل عام (2017). في حين توقع البعض أن ترتفع الأسعار ابتداءً من منتصف (2017) تدريجياً باتجاه سقف يتراوح بين 70 إلى 80 دولاراً، استبعد آخرون أن ترتفع أسعار النفط الخام إلى هذه المستويات قبل عامين أو ثلاثة أعوام أخرى على الأقل، متوقعين أن تبقى الأسعار خلال هذه المدة قريبة من مستوياتها الحالية.

أن العديد من الدول أجلت مؤقتاً تنفيذ بعض مشاريعها النفطية، وقالوا «لم تلغ المشاريع المعلن عنها، لكن العديد من الحكومات والشركات أجلت تنفيذ تلك المشاريع في الوقت الراهن». وكشف مشاركون في معرض «أديبك» عن أن شركات متخصصة في إنتاج التكنولوجيا والتجهيزات الخاصة بعمليات إنتاج وخصخ وتخزين النفط، بدأت تتجه لتكييف منتجاتها التكنولوجية لتلبية احتياجات الشركات المستثمرة في إنتاج الطاقة من المصادر الكهرومائية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، كما بدأت شركات تقنيات تطوير منتجات عديدة بأسعار منخفضة تلبي احتياجات شركات النفط بأقل التكاليف، وسط انخفاض إيرادات شركات النفط على مستوى العالم.

وتطرح الشركات المشاركة في معرض «أديبك» حلولاً متعددة لمواجهة انخفاض الإيرادات وتراجع الإنفاق على الاستثمار في قطاع النفط وسط ارتفاع في حدة المنافسة نتيجة انحصار السوق، حيث يعد «معرض ومؤتمر أبو ظبي الدولي للبترول» (أديبك) واحداً من أكبر 3 معارض ضمن قطاع النفط والغاز في العالم، والأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويعد المعرض منصة عالمية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتي من شأنها تمكين الخبراء والمختصين في قطاع النفط العالمي من تبادل المعلومات والأفكار التي تساهم في رسم ملامح مستقبل قطاع الطاقة في العالم.

وتراجعت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية أكثر من 60% خلال الفترة منذ منتصف عام (2014) لغاية الآن، حيث انخفضت الأسعار من مستوى 115 دولاراً للبرميل إلى نحو 45 دولاراً للبرميل، علماً بأن معظم الدول المصدرة للنفط كانت تعتمد ميزانيتها السنوية على أساس متوسط أسعار للنفط يتراوح بين 70 إلى 80 دولاراً للبرميل، وهو السعر الذي تحدد الحكومات على أساسه حجم الإنفاق العام في ميزانياتها، ما يعني أن الموازنة المعتمدة للإنفاق لدى حكومات الدول المصدرة للنفط، ستواجه عجزاً تصل نسبته إلى ما يقارب 40% من قيمة الإيرادات المتوقعة من الصادرات النفطية، إذا ما استمرت الأسعار عند مستوياتها الحالية، أن آثار الإيرادات من النفط تختلف من دولة إلى أخرى وتتراوح حصتها بين 30% إلى 90% من إجمالي إيرادات.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

أن الشركات تتوقع مواجهة تحديات كبيرة خلال (2016)، وأنها تقدر المدة التي تحتاج إليها الأسواق العالمية للتعافي بين سنتين إلى ثلاث سنوات.

واستبعد عودة أسعار النفط إلى مستويات 120 دولاراً للبرميل، وأضاف أن الغالبية الساحقة من الشركات والمراقبين ينظرون إلى مستويات تتراوح بين 70 إلى 80 دولاراً للبرميل في أحسن الأحوال، في النصف الثاني من عام (2017).

من المتوقع أن تتمكن الشركة من تحقيق معدلات نمو مستقرة خلال العام (2016)، في ظل الطلبات الموجودة لدى الشركة، مبينة أن الشركة المتخصصة في معدات ضخ النفط حققت نتائج تعتبر مرضية عام (2015)، مستقرة مقارنة مع (2014)، وذلك قياساً إلى ظروف السوق العالمية. (البستنجي، 2015، 54)

2-1-2-2: هل تختفي شركات النفط الدولية بعد انخفاض الأسعار؟

ظلت شركات النفط الدولية الكبرى وعلى رأسها: إكسون موبيل، وشيفرون، وجلف أويل، وتكساكو، وبريتيش بتروليوم، وشل، وتوتال- تهيمن على مجمل أنشطة صناعة النفط، استخراجاً وتكريراً وتسويقاً ونقلًا، حتى سبعينيات القرن العشرين، لكن هذه الهيمنة بدأت تتراجع بفعل تأسيس شركات وطنية للنفط والغاز في الدول المصدرة للنفط من خارج أمريكا الشمالية والدول الاشتراكية.

وحاولت شركات النفط الدولية الاستجابة لهذا التحدي في تسعينيات القرن الماضي، بتطوير نموذج أعمال يهدف إلى تعظيم حقوق المساهمين. لكن ذلك النموذج لم يثبت فعاليته في مواجهة التحديات، وأصبح مستقبل هذه الشركات غير مضمون.

في هذا الإطار، تسعى دراسة بول ستيفنز التي نشرها معهد شاتام هاوس في مايو (2016) بعنوان "شركات النفط الدولية: موت نموذج الأعمال القديم" إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هو نموذج الأعمال القديم؟ وما دلائل فشله؟ ولماذا ظل يفشل؟ وهل لفشله أهمية؟ وما الحلول المتاحة أمام شركات النفط الدولية؟ (Stevens, 2016, 68)

2-1-2-2: نموذج الأعمال القديم:

استمد نموذج أعمال الشركات النفطية الدولية الذي برز منذ تسعينيات القرن الماضي جذوره من نموذج تثمين الأصول الرأسمالية الذي طورته معاهد إدارة الأعمال في الستينيات، وذاع صيته في الصناعة النفطية على اعتبار أنه يوفر أساساً علمياً لقياس كلفة رأس المال والعائد منه، ومن ثم تقويم الجدوى المالية للمشروعات. ووفقاً لهذا النموذج، أصبح شاغل الإدارات العليا في شركات النفط الدولية هو تعظيم الفائدة على رأس المال من خلال تعظيم الاحتياطيات النفطية وتقليل التكاليف، ليتسنى توزيع الأرباح على حملة الأسهم بأعلى قدر ممكن وأكثره استدامة.

المثير في هذا الإطار أن تبني هذا النموذج كان ثمرة التغيير الداخلي في شركات النفط، وصعود جيل الشباب من حملة ماجستير إدارة الأعمال من أرقى الجامعات إلى سدة الإدارة، وبروز مصلحة لإدارة العليا في تعظيم قيمة الأسهم في ظل اتجاه عالمي لمكافحة المديرين بحصص من أسهم شركاتهم.

كان من الممكن تحقيق هدف تعظيم الاحتياطيات المؤكدة القابلة للبيع من خلال الحفر الاستكشافي، وإجراء التقييمات للتثبت من أن أحجام النفط في مستودع ما قابلة للتعافي باستخدام التكنولوجيا المعروفة وبالأسعار الجارية، أو من خلال شراء الشركات الأخرى ذات الاحتياطيات المؤكدة في سجلاتها. وكانت زيادة الاحتياطيات القابلة للبيع تعني خلق توقعات بعوائد مستقبلية، والسماح للشركات بإضافة النفقات الرأسمالية إلى ميزانياتها، وتقديم مؤشر يطمئن المستثمرين على تحسن أداؤها.

أما هدف تقليل النفقات، فقد حاولت شركات النفط الدولية تحقيقه من خلال التوسع في تعهيد أكبر عدد ممكن من الخدمات اللازمة إلى مزودي الخدمات الخارجيين، بحجة أن التنافس الناجم بين مزودي الخدمات سيقلل النفقات.

ويصعب تقديم دليل حاسم على اضمحلال نموذج أعمال شركات النفط الدولية القديم، لأن ذلك اضمحلال كان عملية من التدهور التدريجي، ولم ينته بكارثة. لكن أعراض معاناة هذا النموذج كثيرة، وأبرزها فشل شركات النفط الدولية في تحقيق هدف جوهري من أهداف نموذج أعمالها، وهو تنمية الاحتياطيات النفطية. وتمثل عرض آخر بالأداء البانس لشركات النفط الدولية في السوق المالية.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

وحاولت هذه الشركات التغلب على استياء حملة الأسهم بتضخيم الأرباح، وزيادة أثمان الأسهم بإعادة شرائها. ويرتبط عرض ثالث بهبوط معدل العائد على رأس مال شركات النفط الأمريكية والأوروبية الكبرى من 21% عام (2000) إلى 11% عام (2013)، بينما كان سعر النفط يرتفع في المدة ذاتها من 29 دولاراً إلى 109 دولارات. واضطرت شركات الطاقة بين عامي (2011 و2014) إلى بيع أصول، وزيادة ديونها من أجل الاستمرار في توزيع الأرباح وشراء الأسهم. (علي، 2016، 38)

2-2-1-2-2 : لماذا فشل نموذج الأعمال القديم؟

توسعت الدراسة في هذا الجزء، وأفاض المؤلف في تحليل أسباب إخفاقات نموذج الأعمال القديم لشركات النفط الدولية منذ أوائل التسعينيات، موضحاً الاختلالات الأساسية والمشكلات الممتدة، والتحديات المستجدة، وذلك على النحو الآتي :

أولاً- الاختلالات الأساسية الممتدة:

يتمثل أحد الاختلالات الأساسية بميل شركات النفط الدولية المستمر إلى اتباع استراتيجيات واتخاذ قرارات متماثلة، ضمن وفاق ضمني، وخسارة الجميع عندما تأتي النتائج على عكس التوقعات السائدة. ومن الاختلالات الأساسية أيضاً أن نموذج تثمين الأصول الرأسمالية الذي يمثل الأساس لنموذج أعمال شركات النفط الدولية يهون من شأن المخاطرة، ويُعد مضملاً ومزاجياً. ومن الاختلالات الأساسية كذلك فقدان التميز التقني لشركات النفط الدولية بسبب تعهد مختلف أنشطة سلسلة القيمة، وهو ما جعل هذه الشركات تحد من أنشطة البحث والتطوير داخلها، لتنتقل هذه الميزة إلى شركات الخدمات، وخصوصاً في مجال الإنتاج. كما فقدت الشركات النفطية الكبرى ميزات الإدارية، بسبب إدارات فاقدة للقدرة التنافسية، وتعاني مشكلات في الاتصال والتنظيم والتنسيق. (www.ar.wikipedia.org)

ثانياً- المشكلات الممتدة في مجال إنتاج النفط الخام:

تمثلت أولى المشكلات الخاصة بمجال إنتاج النفط الخام في اتفاقيات الشراكة الإنتاجية التي أبرمتها شركات النفط الدولية مع الحكومات التي سمحت لها بالتنقيب والتطوير ضمن أراضيها، وسعت الشركات من خلالها إلى حماية أدنى سعر في حال تراجع الأسعار، مقابل التنازل لتلك الحكومات فيما يتعلق بأعلى سعر إذا ارتفعت الأسعار، وكان ذلك في وقت اتفقت فيه شركات النفط على أن الأسعار ستخف، وهو ما حدث بالفعل عام (1998)، لكن عندما عاودت الأسعار ارتفاعها بعد عام (2002) لم تستفد الشركات كثيراً من الربحية الزائدة نتيجة هذا الارتفاع، وساد الإحباط بين حملة أسهمها. المشكلة الثانية تتعلق بصعوبة الوصول إلى احتياطات قليلة التكلفة، وذلك بفعل النزعة المستمرة لتأمين الموارد في كثير من الدول المنتجة، والمنافسة المتزايدة على مناطق الامتياز بين شركات النفط الدولية الساعية إلى العمل خارج دولها، والموروثات الإمبريالية للدول المضيفة، وخسارة تلك الشركات لميزاتها التقنية، ولوعها بالحجم الكبير لتحقيق إضافات كبيرة إلى احتياطاتها بنفقات قليلة، وإهمال مشروعات بدت صغيرة لكنها كان من الممكن أن تحسّن على نحو تجمعي من هذه الاحتياطات. (www.ar.wikipedia.org)

ثالثاً- المشكلات الممتدة في مجال التكرير والتسويق:

تعثرت عناصر التكرير والتسويق في ميزانيات شركات النفط الدولية عقب صدمة النفط في السبعينيات وانهيار هوامش التكرير، واتجه الكثير من هذه الشركات إلى بيع ما تستطيع بيعه من هذه الأصول رديئة الأداء، لكنها لم تجد إلا القليل من المشترين في السنوات الأخيرة، وبيع بعض المصافي بدولار واحد، وبعضها أبقى عليه لاعتبارات وطنية، لكنها تحولت إلى منشآت للتخزين. غير أن شركات، مثل بريتيش بتروليوم وتوتال في السنوات الأخيرة، افترضت أن امتلاك أصول تكرير وتسويق في ميزانية الشركة يمكن أن يمثل تحوطاً في مواجهة مخاطر انخفاض سعر النفط الخام؛ حيث يمكن تعويض النقص في ربحية إنتاج الخام بزيادة هوامش الربح المرتبطة بالتكرير.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

رابعاً- مشكلات التمويل الممتدة:

تغيرت الأسواق المالية منذ الأزمة العالمية في عامي (2007-2008) تغيراً جوهرياً. كان هناك تحرر متزايد من سحر المشروعات الكبيرة طويلة الأمد عالية المخاطر. وبما أن هذه هي بالضبط نوعية المشروعات التي تولتها شركات النفط الدولية، فليس مفاجئاً أن يصبح حملة أسهمها أقل انبهاراً بها. وعلى الرغم من أن أحد العناصر الأساسية في نموذج أعمال شركات النفط الدولية هو تقليل النفقات من أجل زيادة عوائد المساهمين، فقد شهد العقد الأول من الألفية الثالثة فترة من التضخم الفادح في كلفة المشاريع، بسبب النمو الاقتصادي السريع، وخصوصاً في آسيا، وبدء دورة سلبية عملاقة، وانعكس ذلك على عقود التزويد مع شركات الخدمات. وتفاقم هذا التضخم بفعل النقص من العمالة الماهرة. (www.infotechaccountants.Com)

خامساً- المشكلات المستجدة:

الكربون غير القابل للحرق: الفكرة الكامنة وراء مفهوم "الكربون غير القابل للحرق" هي أن حرق الاحتياطيات المتاحة في العالم من الفحم والنفط والغاز، سوف يُنتج كميات من الكربون تتجاوز الحدود المسموح بها لتحقيق هدف الحد من الاحترار العالمي، وفق الاتفاقيات الدولية. بهذا المعنى، وفي هذا السياق، يُصبح رصيد الموارد الكربونية تصبح قيمة الاحتياطيات التي تحرص شركات النفط الدولية على زيادتها مبالغاً فيها، ولهذا تداعيات خطيرة على هذه الشركات وحملة أسهمها، وعلى الأسواق المالية والاستقرار المالي لدول كثيرة.

بيد أن هذه الحجة والنقاش الدائر بشأن "فقاعة الكربون" يجب التعامل معها بحذر؛ لأن سياسات الحد من التغير المناخي لن تطبق فوراً، وأمام شركات النفط الدولية فسحة قد تزيد على 15 سنة للإنتاج، والتوسع في إنتاج الغاز، وبيع احتياطياتها الهيدروكربونية.

لكن ذلك لا ينفي الحجة الأخلاقية التي تُطالب شركات النفط الدولية بتحمل مسؤولية التأكد من أن حرق كربونها لا يفضي إلى تأثيرات كارثية على المناخ. هذه الحجة الأخلاقية تتجاوز الجدل الفلسفي، وتكتسب قوة كبيرة، تتجسد في إجبار مستثمرين على بيع أسهمهم في شركات للنفط والطاقة، وتحول اهتمام الجيل الجديد من الخريجين اللامعين إلى العمل في شركات خضراء، ومطالبات حملة الأسهم شركات الطاقة بتقرير مدى تعرضها لمخاطر مرتبطة بالتغير المناخي وسياسات مواجهته، والخصومات المتزايدة مع هذه الشركات بسبب أثرها البيئي.

سادساً- الصعوبات المستجدة: أسعار النفط المنخفضة:

قد يظهر أن انهيار سعر النفط الخام منذ حزيران (2014) يشكل تهديداً لنموذج أعمال شركات النفط الدولية، لكن المسألة أكثر تعقيداً، لأن الأسعار الحالية لا تعد منخفضة إلا بمقارنتها بالطفرة السعرية التي حدثت بعد عام (2005) وبعد عام (2011)، بينما كانت الأسعار في معظم الأوقات الأخرى تدور حول السعر الحالي. كما أن الشروط المالية لتعامل شركات النفط الدولية مع الحكومات المنتجة للنفط تجعل الحكومات المنتجة هي التي تتلقى الضربة الكبرى من انخفاض أسعار النفط الخام، وليس شركات النفط الدولية. وبالنظر إلى أن شركات النفط الدولية مندمجة رأسياً، فإن هبوط تكلفة الزيت الخام تحسن، جدلاً، من هوامش التكرير، وتساعد من ثم على استرداد الربحية. وأخيراً، ترى شركات النفط الدولية أن أسعار النفط تتخذ شكل الدورة، ولذلك، فكل ما تحتاجه هو البقاء خلال فترة انخفاض الأسعار، وتوقع مجيء الأسعار المرتفعة.

ومع ذلك فإن الانهيار الحالي في الأسعار ربما يكون مختلفاً، ويُرجح أن تظل هذه الأسعار عند مستوياتها الراهنة فترة أطول مما يتوقعه الكثيرون، وذلك بسبب ثورة تقنيات النفط الصخري التي ستجعل استجابة العرض أكثر مرونة في حالة ارتفاع الأسعار، وإمكانية لجوء الحكومات المحبطة من الأسعار الحالية إلى تحقيق عوائد من خلال زيادة الإنتاج، وجذب الاستثمارات بفتح مجال إنتاج النفط الخام لشركات النفط الدولية، وأخيراً فإن انخفاض أسعار النفط قد لا ينعكس في صورة انخفاض في أسعار المنتجات النفطية، ومن ثم زيادة كبيرة في الطلب عليها، وذلك بسبب لجوء حكومات كثيرة إلى فرض ضرائب مبيعات على تلك المنتجات، ورفعها الدعم عنها أو تقليله، سعياً إلى زيادة حصيلتها من العوائد، واستجابة للسياسات الهادفة إلى تقليل الانبعاثات الكربونية.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

الإسهام الحالي لشركات النفط الدولية في الإنتاج العالمي للنفط الخام والغاز صغير نسبياً، ولذلك يُفترض أن هذه الشركات إن اختفت فلن يفتقدها أحد من حيث العرض. ومع ذلك، فإنها تتمتع بأهمية في مجالات أخرى؛ مثل: قيمتها السوقية التي تقارب التريليون دولار، وأهميتها لصناديق التقاعد وحسابات التقاعد الفردية، فضلاً عن دور هذه الشركات في مجال السياسة الدولية الذي كان دائماً محل جدل. ولعبت شركات النفط الدولية أدواراً محورية في تطوير تقنيات صناعة النفط والغاز تاريخياً، لكن كثيراً من هذه الأدوار لن يُفتقد، أو ستتولاها شركات الخدمات، وشركات النفط الوطنية، وشركات القطاع الخاص غير المندمجة الأصغر حجماً. (www.chathamhouse.org)

وإذا كانت شركات النفط الدولية سترفض اضمحلال نموذجها القديم للأعمال، وستحاول مقاومة ذلك، فإن السؤال هو: ما الخيارات المتاحة أمامها للنجاة؟

يمكن لشركات النفط الدولية أن تعتمد على استراتيجية كبرى جديدة تتمثل في تقليص قاعدتها الرأسمالية لمواءمة الطلب المحدد. ويمكنها تحقيق ذلك من خلال حلول عديدة متكاملة، وهي: ضغط النفقات، وانتظار تحسن أسعار النفط، وتحقيق مزيدٍ من الاندماجات العملاقة، واقتراح بقاء ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وإعادة تكوين المحافظ الاستثمارية، وتنويع الأنشطة بعيداً عن النفط والغاز، وإعلان نفسها شركات ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لضمان العمل في مناطق أقل مخاطرة، والاستثمار في بناء تقنياتها الخاصة لاستعادة ميزات التقنية. (Stevens,2016,76)

2-2-2: المحور الثاني: الموازنة بين المعايير المحاسبية الدولية، وتبنيها والاستفادة من تطبيقاتها

في الشركات النفطية:

تتمثل ركائز الإطار الفكري للمحاسبة في صناعة النفط في مجموعة الفروض والمبادئ والسياسات والطرق المحاسبية السائدة في مجال هذه الصناعة، بالإضافة إلى مجموعة النشرات والتوصيات والدراسات أو المعايير المحاسبية (القياسية أو المطوعة) الصادرة من قبل الجهات المهنية المختصة في شأن الصناعة النفطية، وهو ما يهتم الباحث بمناقشته من خلال هذا المحور.

2-2-2-1: طرق القياس المحاسبي في صناعة إنتاج النفط:

منذ منتصف الأربعينيات من القرن المنصرم وإلى التاريخ المعاصر تلخصت طرق القياس المحاسبي السائدة في صناعة إستكشاف وإنتاج النفط والمتبعة بشكل أساسي من قبل شركات إنتاج النفط في طريقتين أساسيتين: الأولى طريقة الجهود الناجحة (Successful Efforts Methods)، والتي ظهرت مفاهيمها النظرية وشاع استخدامها قبل حوالي 60 عاماً من التاريخ المعاصر (نهايات الأربعينات من القرن الماضي). أما الثانية فهي طريقة التكلفة الكلي (Full Costing Methods) والتي كان فجر ظهورها في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وتعد هذه الطرق بمثابة الإطار العام الذي يحكم علم المحاسبة في مجال صناعة إستكشاف وإنتاج النفط منذ تاريخ بدنها وإلى الوقت المعاصر. وفيما يأتي مناقشة هذه الطرائق والتعرف على مضامينها الأساسية. (www.almohasb1.com)

أولاً: طريقة الجهود الناجحة – Successful Effort Method (SE):

طبقاً لهذه الطريقة يتم رسملة التكاليف الخاصة بجهود التنقيب والإستكشاف الناجحة فقط، ومن ثم فإن تكاليف الآبار الجافة والتكاليف الجيولوجية والجيوفيزيائية وغيرها من التكاليف المرتبطة بجهود التنقيب والإستكشاف تعتبر مصروفات سنوية يتم تحميلها على المدة التي لم تسفر الجهود فيها عن إكتشاف النفط أو ما يعرف أيضاً بفترة التخلي عن منطقة البحث والإستكشاف، ومن ثم تخصم تلك المصروفات من إجمالي الدخل الذي يخص المدة.

تستخدم في هذه الطريقة سياسة وحدة الإنتاج في الإطفاء، ويتم ذلك من خلال المنطقة أو العقد أو بعض تجمعات المناطق بمقدار اتساع الحقل والمكان، ومن ثم فإن تكاليف الحصول على المناطق يتم إطفائها على أساس الإحتياطيات النفطية المبرهنة أو المؤكدة (أي المؤكد وجودها في الوقت الحالي بكميات اقتصادية تسمح بإستخراجها مستقبلاً وإستغلالها) – Proved Reserves، أما تكاليف التطوير للمناطق فيتم إطفائها على أساس الإحتياطيات المبرهنة المطورة في الحقل أو عموم المنطقة. (www.almohasb1.com)



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

2-2-2-2 : تتمثل الصفات الرئيسية لطريقة محاسبة المجهودات الناجحة فيما يأتي:

أ. سياسة الرسملة – Capitalization Policy:

طبقاً لهذه السياسة فإن التكاليف التي يتوجب رسملتها تمثل جميع التكاليف المنفقة في سبيل الحصول على مناطق النفط وإستكشافها وكذلك جميع تكاليف التطوير، ومن أمثلة هذه التكاليف: تكاليف دراسات الآبار الإستكشافية وتكاليف العقود المتنازل عنها، آبار الإختبار الطبقي وما يرتبط بها من تكاليف، فضلاً عن تكاليف الحصول على منطقة الإستكشاف (الإمتياز).

ب. سياسة الإطفاء – Amortization Policy:

تقضى هذه السياسة بأن التكاليف المرسملة غير المطفأة الصافية يجب أن يتم إطفائها على أساس طريقة وحدة الإنتاج والتي تعنى إحتساب الإطفاء على أساس الكميات المنتجة من النفط الخام بالنسبة للإحتياطات النفطية.

ج. سياسة إنخفاض القيمة Value Decreases Policy:

تستند هذه السياسة في مضمونها على البيان رقم (121) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية والذي ينص مضمونه على أن يتم تقييم دوري للتكاليف المرسملة للمناطق غير المبرهنة (غير المؤكدة) لأغراض إنخفاض القيمة وتحميل الفروقات الخاصة بإنخفاض القيمة على مصاريف الإستكشاف. أما التكاليف المرسملة الصافية الخاصة بالحصول على المناطق المبرهنة وإستكشافها وتطويرها فيتم تقييمها دورياً لإنخفاض القيمة من خلال مركز التكلفة، فإذا كانت تكاليف مجموع الأصول قد إنخفضت قيمتها أي تجاوزت التدفق النقدي المستقبلي المتوقع أن يتولد عنه التكاليف المرسملة، ومن ثم يتم تخفيضها إلى حد القيمة العادلة المقدرة Fair Value Estimated لمجموع الأصول.

وعموماً نجد أن طريقة المجهودات الناجحة تستند في فلسفتها على سياسة الحيطة والحذر، نظراً لأن عملية الإستكشاف مصحوبة بالمخاطر مما يعنى ضرورة أخذ تلك المخاطر في العناية.
(www.almohasb1.com)

ثانياً طريقة التكلفة الكلية (FC) – Full Cost Method :

طبقاً لهذه الطريقة يتم إعتبار كافة التكاليف بمثابة نفقات رأسمالية سواء إن أسفرت مجهودات البحث عن وجود النفط أو عدمه. ومن ثم فإن كافة التكاليف التي أنفقت في سبيل الحصول على حق الإمتياز وكذلك تكاليف الإستكشاف والحفر تعد جزء من الأصول الطبيعية للشركة ويتم معالجتها وفقاً لهذه الرؤية. تتمثل الصفات الرئيسية لطريقة التكلفة الكلية فيما يأتي:

أ. سياسة الرسملة – Capitalization Policy:

طبقاً لهذه السياسة فإن التكاليف التي يتوجب رسملتها تتمثل في جميع التكاليف المنفقة في سبيل الحصول على حق الإمتياز فضلاً عن تكاليف التطوير ومن أمثلة ذلك: جميع التكاليف الخاصة بالدراسات الطبوغرافية والجيولوجية والجيوفيزيائية، وتكاليف إستكشاف الآبار وتطويرها سواء إن كانت جافة أو ناجحة كذلك تكاليف العقود المتنازل عنها والمهجورة، وتكاليف آبار الإختبار الطبقي والتكاليف الداخلية المنسوبة بشكل مباشر لأنشطة الإقتناء والإستكشاف والتطوير، فضلاً عن التكاليف المرسملة الصافية الخاصة بالمناطق المبرهنة. (www.infotechaccountants.com)

ب. سياسة الإطفاء – Amortization Policy:

يتم إطفاء التكاليف المرسملة وفقاً لطريقة التكلفة الكلية باستخدام طريقة وحدة الإنتاج، ويتم أخذ التكاليف المستقبلية في الحسبان بغرض إعادة الموقع لوضعه السابق وهجر المنطقة كمكون من مكونات الإطفاء فيما عدا تكاليف المناطق غير المبرهنة ومشاريع التطوير الكبيرة قيد التنفيذ. كما يتم إطفاء تكاليف مناطق النفط المرسملة الصافية المتراكمة من الإطفاءات السابقة على مستوى مراكز التكلفة على أساس الإحتياطات المبرهنة. فضلاً عن ذلك يتضمن أساس الإطفاء التكاليف المستقبلية المقدرة لتطوير الإحتياطات المبرهنة وتكاليف إعادة الموقع لوضعه السابق وتكاليف الاستصلاح المستقبلية الصافية من قيمة النفايات.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

جـ. سياسة إنخفاض القيمة – Value Decrease Policy:

وفقاً لمدخل التكلفة الكلية فإن التكاليف التي لم يتم إطفائها يتم تقسيمها دورياً لأغراض إنخفاض القيمة، كما يضاف ذلك الانخفاض في القيمة إلى مصروف الإطفاء المتعلق بمركز التكلفة. وعادة ما تستثنى شركات إنتاج النفط العاملة وفقاً لطريقة التكلفة الكلية في سياسة إطفائها التكاليف الخاصة بالمناطق غير المبرهنة، وذلك نظراً لأن تكاليف الزيادة يتم تحميلها كمصروف لإنخفاض قيمة المناطق المبرهنة. إن التفاوت في أهمية تطبيق كل من طريقتي المجهودات الناجحة والتكلفة الكلية بشركات إنتاج النفط كان قد خضع لدراسة في الأونة الأخيرة على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الرائدة في مجال الصناعة النفطية والمحتوية على عدد كبير من الشركات العاملة في صناعة إنتاج النفط والمدرجة بسوق الأوراق المالية فكانت النتائج أن عشرين شركة من بين مائتين وعشرين شركة مدرجة بالبورصة تتبع طريقة المجهودات الناجحة، أما الشركات الباقية وعددها مائتين شركة فنصفها يستخدم طريقة المجهودات الناجحة والنصف الآخر يستخدم طريقة التكلفة الكلية، مما يدل على قبول طريقة المجهودات الناجحة بشكل أكبر نسبياً من قبل الشركات العاملة في مجال صناعة إنتاج النفط بالولايات المتحدة الأمريكية. (www.infotechaccountants.com)

2-3: المحور الثالث: الموائمة بين الشركات النفطية ومعايير المحاسبة الدولية في الإقليم:

- وقبل أن ندخل في موضوع إمكان وضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الإقليم، لا بد من إعطاء صورة واضحة ومكثفة، (من دون الدخول في التفاصيل)، عن طبيعة النظام الاقتصادي وهي كالاتي:-
- 1- إن الاقتصاد الإقليم، هو اقتصاد ريعي. ويعني ذلك تبعية الدولة أو المجتمع للمداخل الناتجة من صادرات المصادر الطبيعية، مثل النفط، وهي المصادر التي تلعب دوراً بارزاً في كل أنشطة الإقليم. بمعنى آخر فإن الإقليم تؤمن ميزانيتها بالاستناد إلى تصدير النفط. حيث تبلغ نسبة مساهمة القطاع النفطي بحدود 50-60% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل عائدات النفط أكثر من 95% من موارد الميزانية العامة للإقليم.
 - 2- غلبة طابع النشاط الاقتصادي الاستهلاكي، يرافقه تدني مستوى النشاط الإنتاجي، وخاصة الصناعي والزراعي والخلل والقصور في البنى التحتية لهما، الأمر الذي يسهم في خلخلة إمكانات خلق التراكم الرأسمالي للاقتصاد في المدى المنظور.
 - 3- انعدام رؤية شفافة واستراتيجية و/أو أيديولوجية واضحة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وقد بلغت موارد الإقليم منذ عام (2003) حتى الآن نحو 500 خمس مئة مليون دولار أمريكي، لم تستثمر منها إلا مبالغ قليلة جداً في تطوير القطاعات الإنتاجية، وخاصة الصناعة والزراعة، ولا في مجالات بناء وإعادة بناء البنى التحتية، و/أو جلب التكنولوجيا المتطورة، ولا في تحسين وتأمين الخدمات العامة الضرورية من الصحة والتعليم ومياه للشرب وكهرباء ومشتقات النفط، ولا لتنفيذ خطط جادة للقضاء على البطالة الواسعة.
 - 4- انسياب نسب متعاظمة من الدخل القومي الى الخارج من خلال قنوات التجارة الخارجية والفساد، والى توزيع غير عادل للدخل القومي. كما أبقى البلاد سوقاً للسلع الصناعية والزراعية والخدمات الأجنبية من دون أية ضوابط. فضلاً عن الهبوط المستمر في التنمية وانخفاض الدخل الحقيقية كما عمق من ضعف الطبقة الوسطى المنتجة الرأسمالية الصناعية المحلية.
 - 5- حسب التقرير الصادر من الأمم المتحدة، فإن نسبة الفقر في العراق والإقليم وصلت إلى 17%. ونسبة البطالة بحدود 20%، ولا سيما في صفوف الشبيبة والخريجين والنساء، كما أن نسبة التضخم لا تزال بحدود 6%.
 - 6- الإنفتاح غير المنضبط على اقتصاد السوق، وهو نهج السياسة الاقتصادية الحالية المفروضة على العراق من قبل المؤسسات المالية الدولية، (البنك الدولي والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية). وضعف أداء القطاع العام، وخاصة في عملية إعادة البناء، (البنية التحتية، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، والخدمات الأساسية). كما أن أداء القطاع الخاص المحلي بات ضعيفاً أيضاً.
 - 7- ضعف ومحدودية مصادر القوة البشرية المتطورة وذات الخبرة اللازمة في العملية الإنتاجية. والضعف في البنى التحتية هو أيضاً من ضمن عوامل أخرى، تعرقل عملية النمو والتطور الاقتصادي في الإقليم.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

8- إن العقود المبرمة بين الحكومة الفيدرالية، وإقليم كردستان العراق مع الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق، تنقصها الشفافية العالية. وتعد عقود إقليم كردستان على أساس عقود المشاركة في الإنتاج، فإن هذه العقود تمنح الشركات المذكورة، ولمدة طويلة قد تزيد عن 20 سنة، حصة ارباح عالية من النفط المستخرج، والمشاركة في الملكية أيضاً، بكلفة زهيدة لهذه الشركات، مقابل تطوير الحقول النفطية.

9- ضعف واضح في أداء التشريعات المالية وفي تطوير النظام الضريبي والمؤسسات المالية وعلى رأسها البنوك، وعدم استقرار قيمة العملة المحلية.

10- هناك خلل بنيوي في تركيبة الموازنة، وذلك بسبب تفاوت كبير في نسبة توزيع نفقات الموازنة بين الإنفاق العام التشغيلي الذي يمثل نسبة أكثر من 70%، فيما الإنفاق الاستثماري العام لا يشكل إلا ما نسبته 25-30% من مجموع الموازنة. وقد تسببت هذه الحالة في عجز الموازنة عن خلق ديناميكية مطلوبة على مستوى النمو الاقتصادي، والذي يشترط وجود استثمارات ضخمة يحتاجها البلد وخاصة في مجال بناء وإعادة بناء البنى التحتية، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتأهيل القطاع النفطي. (قدوري، 2011، 63)

3: الفصل الثالث : الجانب العملي

وصف لمجتمع وعينة البحث :

تمثل مجتمع البحث في الشركات النفطية العاملة في كردستان إذ تتعدد مراحل نشاط الصناعة النفطية بصورة عامة وفي الشركات العاملة في كردستان بدءاً بعمليات الدراسة الميدانية ومروراً بعمليات الاستطلاع والإستكشاف ثم الحفر والإنتاج والتصنيع والتكرير وصولاً إلى مراحل التخزين والنقل والتسويق، وذلك في صور متعددة صالحة للاستخدام في جميع الأغراض. وتعد شركة مصافي الشمال الشركة الأساس في الإقليم إذ تعمل بطاقة تصميمية 402000 برميل/يومياً وتم تأسيس الشركة عام (1976) بموجب القانون رقم 101 وقد تم إدارة الشركة في حينها بواسطة المؤسسة العامة لتصفية النفط والغاز، في عام (1997) صدر قانون شركات القطاع العام المرقم 22 وأصبح اسم الشركة شركة مصافي الشمال/شركة عامة..

أما عينة البحث فقد تمثلت بـ (80) شخص من الكوادر المحاسبية والإدارية والتي تحمل شهادات جامعية حيث أن هناك (40) شخصاً من تخصص المحاسبة، بينما هناك (12) شخصاً من تخصص المالية والمصرفية، كما أن هناك (7) أشخاص من تخصص الإدارة، وأيضاً هناك (2) شخصين من تخصص الإحصاء، كما أن هناك (2) شخصين من تخصص التمويل، كما أن هناك (19) أشخاص من تخصصات أخرى والجدول (1) و (2) و (3) و (4) و (5) تبين كافة التفاصيل المتعلقة بعينة البحث وبحسب الآتي:

3-1: المبحث الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

وفيما يأتي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

3-1-1: توزيع أفراد العينة حسب العمر

يبين الجدول (1) أن نسبة 11.3% من عينة الدراسة أقل من 30 سنة، ونسبة 35% من عينة الدراسة من 31 - 35 سنة، في حين نسبة 27.5% من عينة الدراسة من 36 - 40 سنة، أما نسبة 13.8% من عينة الدراسة من 41 - 45 سنة، بينما نسبة 12.5% من عينة الدراسة أكثر من 45 سنة.

جدول (1) العمر

سنوات العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	9	11.3
31-35 سنة	28	35.0
36-40 سنة	22	27.5
41 - 45 سنة	11	13.8
45 سنة فأكثر	10	12.5
مجموع الكلي	80	100.0



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

2-1-3 : توزيع أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية :

يتضح من تحليل إجابات العينة أن هناك (11) شخصاً يحملون شهادة الدبلوم العالي ويشكلون نسبة (13.8%) من أفراد العينة، في حين هناك (27) شخصاً يحملون شهادة البكالوريوس ويشكلون نسبة (33.8%) من أفراد العينة، بينما هناك (34) شخصاً يحملون شهادة الماجستير ويشكلون نسبة (42.5%) من أفراد العينة، كما أن هناك (8) أشخاص من حملة شهادة الدكتوراه ويشكلون نسبة (10.0%) من أفراد العينة، هذا يعطي مؤشراً إيجابياً للوثوق بإجاباتهم لأغراض الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول (2) : المؤهلات العلمية

النسبة المئوية	التكرارات	التأهيل العلمي
13.8	11	دبلوم
33.8	27	بكالوريوس
42.5	34	ماجستير
10.0	8	دكتوراه
100.0	80	المجموع الكلي

يلاحظ مما تقدم أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة الماجستير، هذا يدل على أن أفراد العينة المختارة من قبل الباحثان تمتلك مستويات علمية يمكن الوثوق بإجاباتهم لأغراض التحليل والدراسة.

3-1-3 : توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

يتضح من تحليل إجابات العينة على الفقرة الثانية من المحور الأول حول التخصص الأكاديمي أن هناك (40) شخصاً من تخصص المحاسبة ويشكلون نسبة (50.0%) من أفراد العينة، بينما هناك (12) شخصاً من تخصص المالية والمصرفية ويشكلون نسبة (15.0%) من أفراد العينة، كما أن هناك (7) أشخاص من تخصص الإدارة المالية ويشكلون نسبة (8.8%) من أفراد العينة، أيضاً هناك (2) شخصين من تخصص الإحصاء ويشكلان نسبة (4.9%) من أفراد العينة، كما أن هناك (2) شخصين من تخصص التمويل ويشكلان نسبة (2.5%) من أفراد العينة، كما أن هناك (19) أشخاص من تخصصات أخرى ويشكلون نسبة (23.8%) من أفراد العينة، وهذا يبين أن نسبة كبيرة متمثلة في (40) شخصاً من المجاوبين هم من تخصص المحاسبة والتحليل يكون بشكل واقعي على الاستبانة أما البقية يزاولون مهنة المحاسبة وهم ليسوا محاسبين كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول (3) : التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرارات	التخصص الأكاديمي
50.0	40	محاسبة
15.0	12	مالية ومصرفية
8.8	7	إدارة مالية
2.5	2	تمويل
23.8	19	أخرى
100.0	80	المجموع الكلي

من خلال ما تقدم يمكن القول أن وجود نسبة 50.0% من تخصص المحاسبة ستخدم البحث ونتائجه.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات التفطية في بيئة الإقليم

4-1-3 : توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

يتضح من تحليل إجابات العينة حول سنوات الخبرة في العمل، أن هناك (22) أشخاص لديهم خبرة من (1) سنة لحد (5) سنوات ويشكلون نسبة (27.5%) من أفراد العينة، بينما هناك (28) شخصاً لديهم خبرة من (5) سنة لحد (10) سنوات ويشكلون نسبة (35.0%) من أفراد العينة، أيضاً (19) شخصاً لديهم خبرة من (11) سنوات لحد (15) ويشكلون نسبة (23.8%) من أفراد العينة، ويليهم (11) شخصاً لديهم خبرة من (16) سنة فأكثر ويشكلون نسبة (13.8%) من أفراد العينة، وهذا يشير إلى أن المجاوبين لديهم خبرة في أعمالهم لذا أن الإجابات يمكن الاعتماد عليها كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول (4) : الخبرة بالسنوات

عدد سنوات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	22	27.5
6-10 سنوات	28	35.0
11-15 سنة	19	23.8
أكثر من 16 سنة	11	13.8
المجموع الكلي	80	100.0

5-1-3 : توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية

يتبين من الجدول (5) أن نسبة (6.3%) من عينة الدراسة يحملون شهادة PhD ، و (6.3%) من عينة الدراسة هم من حملة الشهادات المهنية CISA، في حين أن (6.3%) من عينة الدراسة يحملون شهادات مهنية CPA، بينما (81.3%) من عينة الدراسة من شهادات مهنية أخرى.

جدول (5): الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
PhD	5	6.3
CISA	5	6.3
CPA	5	6.3
أخرى	65	81.3
المجموع الكلي	80	100.0

تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحليل فقرات الاستبانة في الدراسة من خلال تحديد فئة الاستجابة التي تركزت نحوها استجابات عينة البحث في كل فقرة من فقرات المقياس. ويتم تفسير الاستجابات في ضوء الأهمية النسبية بحيث تكون الفقرة إيجابية أي بمعنى " أن أفراد العينة يوافقون على محتواها " إذا كان الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي الذي يساوي "3"، وتكون الفقرات سلبية بمعنى " أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها " إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي الذي يساوي "3"، ومن هذا المنطلق يتناول هذا الجزء عرض وتحليل المعلومات الخاصة بمحاور البحث.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

2-3: المبحث الثاني:

1-2-3: المحور الأول: توصيف الحالة للشركات النفطية:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات توصيف الحالة للشركات النفطية

المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي	الرتبة	اهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	توصيف الحالة للشركات النفطية
مرتفع	2	76	.818	3.80	توفر شركات النفط نظام المعلومات التي تحتاجها بالكلفة المناسبة، أي قيمتها أكبر من تكاليف الحصول عليها
مرتفع	6	71.5	1.028	3.58	تتضمن الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والشركات النفطية بنوداً عن الاستقرار المالي (لحماية المستثمرين)
مرتفع	5	74	1.130	3.70	الضرائب غير المباشرة التي تطبق على إنتاج النفط من الموارد الطبيعية
مرتفع	1	79.75	.771	3.99	يجب وصف الشروط المتعلقة بدفع الإتاوات وأي أدوات ضريبية أو غير ضريبية أخرى التي تطبق على إنتاج النفط ضمن الموارد الطبيعية
مرتفع	4	74.25	1.070	3.71	إجراءات ترخيص عقود الإمتياز تطورت بمرور الوقت وتنوعت بتنوع المشاريع
مرتفع	3	75.5	1.253	3.78	يتم الإفصاح عن مشاركة الحكومة في رأس مال شركات النفط
مرتفع		74.5	1.067	3.73	تنسجم المعايير المحاسبية التي ينص عليها القانون بالنسبة لشركات النفط مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وهناك التزام بها في الواقع العملي.
			1.02	3.75	الوسط الكلي

أشارت معطيات الجدول رقم (6) إلى أن المتوسط الكلي قد بلغ (3.75) وهذا يشير إلى أن تصورات أفراد العينة جاءت إيجابية ومرتفعة، نحو توصيف الحالة للشركات النفطية، وكان ترتيب الفقرات الأكثر إيجابية وارتفاعاً على النحو الآتي، الفقرة (يجب وصف الشروط المتعلقة بدفع الإتاوات وأي أدوات ضريبية أو غير ضريبية أخرى التي تطبق على إنتاج النفط ضمن الموارد الطبيعية)، وقد احتلت المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (3.99)، وجاءت الفقرة والمتعلقة بـ (توفر شركات النفط نظام المعلومات التي تحتاجها بالكلفة المناسبة، أي قيمتها أكبر من تكاليف الحصول عليها) وبمتوسط حسابي (3.80) في المرتبة الثانية، وجاءت الفقرة والمتعلقة بـ (يتم الإفصاح عن مشاركة الحكومة في رأس مال شركات النفط) وبمتوسط حسابي (3.78) في المرتبة الثالثة، وجاءت الفقرة والمتعلقة بـ (إجراءات ترخيص عقود الإمتياز تطورت بمرور الوقت وتنوعت بتنوع المشاريع) وبمتوسط حسابي (3.71) في المرتبة الرابعة، وجاءت الفقرة والمتعلقة بـ (الضرائب غير المباشرة التي تطبق على إنتاج النفط من الموارد الطبيعية) وبمتوسط حسابي (3.70) في المرتبة الخامسة، ثم جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (تتضمن الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والشركات النفطية بنوداً عن الاستقرار المالي (لحماية المستثمرين.....)) وبمتوسط حسابي (3.32).



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

2-2-3: المحور الثاني: الموائمة بين المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها في الشركة النفطية
جدول (7) الموائمة بين المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها في الشركة النفطية

المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي	الرتبة	اهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الموائمة بين المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها في الشركة النفطية
مرتفع	7	76.75	1.049	3.84	القوائم المالية المعدة من قبل الشركات النفطية وفق معايير المحاسبة الدولية مقبولة على نطاق عالمي وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي
مرتفع	5	78	.704	3.90	في حالة تطبيق معايير المحاسبة الدولية يوجد مشكلة عدم تماثل المعلومات والاتجار بالمعلومات الداخلية من قبل الشركات النفطية.
مرتفع	6	77.75	.811	3.89	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يحتاج الى وضوح وشفافية أكثر في الإجراءات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات النفطية عند اعداد التقارير
مرتفع	3.5	78.75	.769	3.94	سيزيد تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند الشركات النفطية ثقة المستثمرين وباقي المستخدمين الآخرين بالمعلومات الواردة في التقارير
مرتفع جداً	1	83	.713	4.15	سيوفر تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات النفطية مزيد من الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية خارج القوائم المالية
مرتفع	3.5	78.75	.643	3.94	تتوسع معايير المحاسبة الدولية في اشتراط المزيد من الإفصاح عن المعلومات عند الشركات النفطية وتشجيعهم على تقديم افصاحات اضافية
مرتفع	2	79	.710	3.95	تتميز مجموعة معايير المحاسبة الدولية بالاكتمال وتغطي كافة الأحداث المالية داخل شركات النفطية وتتكامل مع بعضها البعض كمجموعة واحدة
		78.86	0.77	3.94	

يتضح من الجدول (7)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه لكل الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني (الموائمة بين المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها في الشركة النفطية)، إن نسبة الوسط الحسابي على مستوى العام لهذا المحور بلغ (3.94) والانحراف المعياري البالغ (0.77)، والاتجاه العام (أفق).

وتبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المحور أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3)، وهذا يدل على موافقة أفراد مجتمع البحث أن الموائمة بين المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها في الشركة النفطية لها أهمية كبيرة لعينة.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

3-2-3 : المحور الثالث:الموائمة بين الشركات النفطية ومعايير المحاسبة الدولية في بيئة الإقليم

لبناء عمل متميز

جدول (8) الموائمة بين الشركات النفطية ومعايير المحاسبة الدولية في بيئة الإقليم لبناء عمل متميز

المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي	الرتبة	اهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الموائمة بين الشركات النفطية ومعايير المحاسبة الدولية في بيئة الإقليم لبناء عمل متميز
مرتفع جداً	1	87.5	.891	4.38	يجب عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الإقليم وجود آلية قوية وفرض عقوبات لزام الشركات النفطية بتطبيق معيار وقانون الشركات
مرتفع جداً	3	81.25	.817	4.06	نقص التأهيل الكافي والخبرات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية لدى الشركات النفطية في الإقليم .
مرتفع	5	79.75	.771	3.99	عدم قدرة أنظمة المعلومات الحالية لبعض الشركات النفطية على التكيف ومجاراة المتطلبات التقنية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية
مرتفع	6.5	76	1.195	3.80	سيظل حجم الشركات النفطية في الإقليم ونوع نشاطها وملكيته مؤثرة على الشفافية والإفصاح حتى بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية
مرتفع	9	74.25	1.234	3.71	ستظل مديونية الشركات النفطية في الإقليم وربحيته مؤثرة على الشفافية والإفصاح وقد يحجم بعضها عن عرض المزيد من المعلومات
مرتفع	8	75.25	.958	3.76	بعض الظروف الاقتصادية في الإقليم غير مناسبة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية كغياب الأسواق النشطة مثلاً من أجل استخدام القيمة العادلة
مرتفع جداً	2	82.25	.827	4.11	يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية الى بيئة مالية متطورة وامكانيات مهنية وتقنية قد لا تتوفر في الإقليم.
مرتفع جداً	4	80	.811	4.00	دافع تحول الإقليم الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية التشجيع على جذب الاستثمارات لسوق رأس المال الإقليمي ورفع مستوى كفاءته ولزيادة
مرتفع	6.5	76	.933	3.80	دافع تحول الإقليم الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية عدم قدرة المعايير المحلية على التكيف والانسجام مع مستجدات الاقتصاد ومحاكاتها
		79.14	0.94	3.96	

يتضح من الجدول (8)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه لكل الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني (الموائمة بين الشركات النفطية ومعايير المحاسبة الدولية في بيئة الإقليم لبناء عمل متميز)، إن نسبة الوسط الحسابي على مستوى العام لهذا المحور بلغ (3.96) والانحراف المعياري البالغ (0.94)، والاتجاه العام (أتفق).



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

وتبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المحور أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3)، وهذا يدل على موافقة أفراد مجتمع البحث على أن الموائمة بين المعايير المحاسبية الدولية والشركات النفطية لها أهمية كبيرة في خلق بيئة عمل متميز من وجهة نظر عينة البحث.

4-2-3 : تكاليف المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تخفيض مخاطر البيئة

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of Variance) للتأكد من الموائمة بين الشركات النفطية ومعايير المحاسبة الدولية في بيئة الإقليم لبناء عمل متميز وأثرها في الموائمة بين المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها في الشركة النفطية.

جدول (9) تحليل التباين للانحدار

المصدر	المصدر	معامل التحديد R ²	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	0.96	1207.233	1207.23	*1916.353	0.000
الخطأ	79		49.767	0.62996		

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح من الجدول (9) الموائمة بين الشركات النفطية ومعايير المحاسبة الدولية في بيئة الإقليم لبناء عمل متميز وأثرها في الموائمة بين المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها في الشركة النفطية، ونظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث فسرت المتغيرات المستقلة العينة بنسبة (96%) من التباين.

إذاً ان المتغير المستقل سوف يقوم بتفسير متغير معتمد وهذا يدل على ان العلاقة بين المتغيرين (علاقة جيدة) حسب R² معامل التحديد.

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار اثر الموائمة بين الشركات النفطية ومعايير المحاسبة الدولية في بيئة الإقليم لبناء عمل متميز وأثرها في الموائمة بين المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها في الشركة النفطية.

جدول (10) تحليل الانحدار البسيط

العوامل مجتمعة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الموائمة بين الشركات النفطية ومعايير المحاسبة الدولية في بيئة الإقليم لبناء عمل متميز	0.986	0.023	0.980	*43.776	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (10)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن استخدام الموائمة بين الشركات النفطية ومعايير المحاسبة الدولية في بيئة الإقليم لبناء عمل متميز وأثرها في الموائمة بين المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها في الشركة النفطية، حيث بلغت قيمة (Beta) (0.98) وبدلالة قيم (t) المحسوبة والبالغة (43.776)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن الموائمة بين الشركات النفطية ومعايير المحاسبة الدولية في بيئة الإقليم لبناء عمل متميز لها تأثير قوي في الشركة النفطية.

لذلك ان قيمة anova أي مستوى الدلالة على جدول (7) (Sig) كلما يقرب من الصفر يزداد تأثيرها ويقارن مع قيمة alfa.

ويجب ان تقل عن القيمة التي تضع او تخصص لها، مثلاً في المجال الطبي يجب ان تستخدم نسبة 1%، بينما في المجال الاجتماعي تزداد و يستخدم نسبة 5%، واستخدم في هذا البحث نسبة 5%، وتبين من الأستبيان ان النسبة أقل من 5% وهذا يوضح على ان المعايير المحاسبية الدولية اذا لها تأثير على الشركات النفطية العاملة في إقليم كوردستان.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

والميل B له تأثير بعد اختبار قيمة Beta (اختبار التعلق t) ايضاً ظهر بأن العلاقة معنوية وبنسبة أقل من 5% مستوى الدلالة $P.Value = t$
إذا P.Value أقل من alpha أيضاً العلاقة معنوية
لذلك بالنتيجة Accept H1
أي يعني يوجد علاقة ذات دلالة معنوية للموانمة بين المعايير المحاسبية الدولية لشركات النفط الدولية وبين البيئة المحاسبية في إقليم كردستان لذلك وصلنا الى اثبات الفرضية الرئيسية للبحث.

4- الفصل الرابع : الإستنتاجات والتوصيات

1-4 : الإستنتاجات :

- 1- وجود تطبيق المعايير في واقع النظام المحاسبي المطبق في شركات نفط الدولية وبين البيئة المحاسبية في إقليم كردستان.
- 2- عدم استخدام معايير المحاسبة الدولية يؤدي الى قصور في الإفصاح في التقارير المالية مسبباً ثغرات في إعداد تلك التقارير، وان تفعيل دور الجهات الرقابية الداخلية والخارجية في المؤسسات الحكومية والخاصة من خلال إيجاد آليات يعزز من استقلالها بما يمكنها من الحد من الفساد المالي والإداري في المنظمات.
- 3- وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في الشركات النفط وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية متمثلة بقصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الثغرات في إعداد تلك التقارير.
- 4- استخدام بعض الطرق في استخدام التكنولوجيا في شركات النفط، أبقى النظام المحاسبي تقليدياً قديماً لا يملك مقومات التحول بوضعه الراهن قادر على مواكبة التطورات المتلاحقة التي تفرضها السوق على المعايير الدولية.
- 5- إن تعديل النظام المحاسبي القائم يلعب دوراً هاماً في تحقيق الانسجام مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية بما يسمح بالسير نحو الأمام من خلال قطاعات النفطية.

2-4 : التوصيات :

- 1- إن إعادة النظر في مكونات النظام المحاسبي القائم تجعل من إعادة تقييم عمليات المنجزة في شركات النفط وفق متطلبات المعايير الدولية أمراً ممكناً.
- 2- إعداد دراسة شاملة للإجراءات المتخذة منذ اتخاذ القرار بإتمام زيادة عملية الإنتاج، وتقييم النتائج بناء على ذلك للوصول إلى استنتاجات منطقية تسمح بالتقويم والإصلاح بما ينسجم مع متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة.
- 3- لا بد من مواكبة التعديلات المطلوبة التي تقتضيها تطورات السوق عبر الاطلاع المستمر على كل جديد في معايير المحاسبة الدولية وتطبيقها عبر نظام محاسبي مرناً قادر على استيعاب هذه التطورات في الشركات النفطية.
- 4- ضرورة تحويل النظام المحاسبي القائم في الشركات العاملة في الإقليم الى نظام محاسبي السليم بالشكل الذي يقلل من هدر الوقت ويرفع من كفاءة العمل المحاسبي.
- 5- السعي لوضع الأسس المعيارية والقياسية السليمة التي يتحرك من خلالها القطاع العام والتي تمثل حجر الأساس للشركات النفطية للوصول الى تطبيق متطلبات المعايير الدولية.

المصادر العربية :

- 1- اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الاتحاد الدولي للمحاسبين، الجزء الاول، طبعة عام 2010 .
- 2- جلال الدين عز الدين علي: توصيف مكثف لحالة الشركات النفطية، 2016.
- 3- حنان، رضوان حلوة، مدخل النظرية المحاسبية، (2009)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان والاردن.



مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الشركات النفطية في بيئة الإقليم

- 4- خرابشة، عبد (1997) "منظمة التجارة العالمية ومهنة تدقيق الحسابات – الآفاق والتحديات" المؤتمر العلمي الحادي عشر حول التعليم المحاسبي في الوطن العربي وتحديات المستقبل 19- 20 تشرين الثاني، عمان – الأردن.
- 5- الفراء، صالح محمد (معايير المحاسبة الدولية)، الجامعة العربية للعلوم المحاسبية والمالية، دانمارك، 2010.
- 6- فياض حمزه رملي، ركانز الإطار الفكري للمحاسبة في صناعة النفط، رياض، 2013.
- 7- قدوري، صباح (2016) معايير المحاسبة الدولية واثرها على اصلاح النظام المحاسبي في اقتصاد العراق، مجلة جامعة الفيرويس، -11-04-2016-870-research-studies/www.iawww.com/http://www.iawww.com/research-studies/870-2016-04-11-02-54-49.
- 8- قدوري، صباح، "تحديث محاسبة التكاليف في النظام المحاسبي الموحد للوحدات الصناعية العراقية"، بحث منشور في العدد الثاني من الدورية العلمية المحكمة، جامعة ابن رشد/هولندا، نيسان/ ابريل 2011.
- 9- المطيري، علي عوض عبيد " مدى التزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية " رسالة ماجستير ،جامعة شرق الأوسط، كويت، 2011.
- 10- يوسف البستنجي، المعايير المحاسبية الدولية، الإمارات المتحدة العربية، (أبو ظبي)، 2015 .

المصادر الأجنبية:

- 1- Aitken, Michael and Wise, Trevor D., "The Real Objective of International Accounting Standards Committee" The International Journal of Accounting: Education and Research, fall, 1984.
- 2- Baladouni Vahe "The Study of Accounting History" The International Journal of Accounting: Education and Research, V. 12, N. 2, spring, 1977.
- 3- <http://infotechaccountants.com/forums/topic/2016>
- 4- <http://www.almohasb1.com/2011/04/petroleum-accounting.html>
- 5- <https://ar.wikipedia.org/wiki/FASB,1972>
- 6- [https://www.chathamhouse.org/sites,files,chathamhouse,publications,research,2016,,"international-oil-companies"](https://www.chathamhouse.org/sites,files,chathamhouse,publications,research,2016,,)
- Not necessarily those of the IFRS Foundation or the IASB, 2010
- 7- Paul Stevens, International Oil Companies the Death of the Old Business Model, Chatham House, Chatham House .2016
- 8- The views expressed in this presentation are those of the presenter,
- 9- Turner, John N. "International Harmonization: A Professional Goal" Journal of Accountancy, Joanuary, 1983.



The possibility of the application of international accounting standards to strengthen the role of oil companies in the region environment

Abstract:

The underlying objective of the international standard No. (6) to assist in accounting applications for the extractive industries, taking into consideration the goals and objectives contained in the sixteenth of the private International Accounting Standards criterion accounting for land, machinery and equipment, as well as Standard No. axes (38) relating to intangible assets and in order to create a vision of a comprehensive development needs oil in order to exact evaluation of policies related to the particular needs and draw a comprehensive frameworks with respect to treatment of expenditures and revenues in the oil production industry, is also interested in Standard No. (6) within the primary objective of the year with the help of oil-producing companies in the accounting policies and procedures put that must be rely for long periods in the current changes of prices, taking into account all the environmental variables that affect the accounting evaluation and cost over the long term and changes the procedures, and that provision for large changes in oil prices and the impact on the accuracy and the integrity and fairness of the financial reports.

In addition to the previously focused international standard No. (6) Applied accounting difficulties with respect to the assessment and prediction of these variables that occur on oil prices in the long term in light of the use of the total cost method, explained the standard weakness of this method in a statement the necessary tests upon which to build entrance or window includes all precautionary measures in the oil production industry and so considering that the oil resource agent resource depletion, taking into consideration the views issued by geologists and economists in the field of micro-characteristics of the oil industry production.

Keywords :Oil companies, international accounting standards, and Adaptation, disclosure.